

## تقرير مجلس الإدارة

### مقدمة عامة

تم تأسيس وتسجيل الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع. ("الشركة") كشركة مساهمة عمانية عامة في ٩ يناير ١٩٩٥ . و تم إرساء الشركة حق الامتياز لمشروع مكون من محطة كهرباء تتضمن ثلاث توربينات غازية تعمل بنظام الدورة المفتوحة بقدرة إجمالية ٩٠ ميجاواط في ولاية منح على أساس البناء، التملك، التشغيل ونقل الملكية (BOOT) إضافة إلى شبكة ذات صلة من مرافق ربط و نقل الطاقة بنظام بناء، تملك ونقل الملكية (BOT). تم تشغيل المحطة في أكتوبر ١٩٩٦ . في عام ١٩٩٩ تم إرساء امتياز توسعة محطة الكهرباء إلى الشركة لإضافة ١٨٠ ميجاواط . بدأ التشغيل التجاري لمشروع التوسعة في مايو ٢٠٠٠.

وفقاً لاتفاقية حق الامتياز التي انتهت في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإخطار الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع. رسمياً بأنه سيتم تحويل محطة منح للطاقة الكهربائية إلى شركة الكهرباء القابضة (نما القابضة)، بصفتها ممثلة لمصلحة الحكومة في قطاع الكهرباء.

وعليه قرر مجلس إدارة الشركة في ٤ مايو ٢٠٢٠ القيام بجميع الأعمال المرتبطة بإغلاق جميع الالتزامات المستحقة وعند اكتمالها، ستمضي الشركة قدماً في تصفية الشركة بشرط موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة غير العادية. يسعدنا إبلاغ المساهمين بأن الالتزامات التي تعهدت بها الشركة في نشرة إصدار حق الافضلية في ١٩٩٩ فيما يتعلق بتعريف العائد خلال مدة الامتياز لم يتم الوفاء بها بالكامل فحسب بل تم تجاوزها.

كما نعتقد أنه بمجرد اكتمال إجراءات التصفية، ستعيد الشركة حقوق الملكية المتبقية البالغة ٢ مليون ريال عماني إلى المساهمين.

### العمليات

عملت محطة كهرباء منح بكل سلاسة و كفاءة منذ تشغيل المحطة ويرجع ذلك الى شركة سوجكس عمان و شركة أنجي (ENGIE) الذين ساهموا بشكل اساسي في محطة منح للطاقة المستقلة منذ بداية المشروع في منتصف التسعينات وأدوارهم المختلفة في مراحل مختلفة من المشروع. نود أيضاً أن نضيف هنا بان الشركة المتحدة للطاقة ومشغليها قد حققوا بنجاح رقماً قياسياً فريداً في قطاع الكهرباء العالمي، أي عدم وجود اي حوادث مضيعة للوقت منذ البداية وحتى تسليم المحطة وهذا إنجاز عظيم للحكومة العمانية.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه فعلياً بطلب ٢٣,٤٦١ جيجا واط/ ساعة تمثل ٣٪ من السعة المجهزة خلال فترة الاربعة اشهر المنتهية في ٣٠ ابريل ٢٠٢٠ مقابل طلب ١٢١,٦ جيجاواط/ساعة لنفس الفترة من العام السابق .

### النتائج المالية

تم إعداد القوائم المالية لفترة الاربعة اشهر بعد تطبيق معيار لجنة التفسيرات المالية الدولية رقم ١٢ وعليه يجب تحليل التفسيرات الخاصة بالنتائج المالية وقراءتها على اساس ذلك، سجلت الشركة خلل الفترة المنتهية في ٣٠ ابريل ٢٠٢٠ خسارة بلغت ٥١٠ (ألف ريال عماني). و قد بلغت الأرباح الصافية عن نفس الفترة من العام السابق مبلغ ٢٤ (ألف ريال عماني).

إنخفضت الإيرادات بمقدار ١,٣٢١ (ألف ريال عماني) مقابل إيرادات نفس الفترة من العام السابق البالغة ١,٤٢٥ (ألف ريال عماني)، ويرجع ذلك إلى "إنخفاض الدخل المالي" (تعديل معيار لجنة التفسيرات المالية الدولية رقم ١٢) للفترة .

ارتفعت المصاريف التشغيلية والإدارية بواقع ٤٦٨ ألف ريال عماني ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى تسجيل الالتزامات التعاقدية للمشغلين والمقاولين الآخرين / التكاليف المتعلقة بإغلاق العمليات والأعمال.

ارتفع الدخل العائد من الفوائد بمقدار ١٣ الف ريال عماني ، يعود ذلك بشكل رئيسي إلى إيرادات الفوائد المحققة من الودائع الثابتة في الفترة الحالية.

إن الفرق في الموجودات المالية (تعديل معيار لجنة التفسيرات المالية الدولية رقم ١٢) يتم بشكل رئيسي على حساب الإيرادات المالية المحققة للفترة.

إن الاختلاف في الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى يرجع بشكل رئيسي إلى المدين المحقق. يمثل الرصيد المستحق في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ فاتورة شهر واحد.

أما الاختلاف في الارصدة النقدية يرجع أساساً الى توزيعات الارباح للمساهمين في مارس ٢٠٢٠

يرجع الفرق في ذمم دائنة تجارية وأخرى بشكل رئيسي إلى توفير تكاليف المشغل والتكاليف التعاقدية الأخرى.

أنخفضت الأرباح المحتجزة نتيجة توزيع الأرباح في مارس ٢٠٢٠

نتوجه بالشكر الجزيل للمغفور له بإذن الله جلالة السلطان قابوس بن سعيد طيب الله ثراه على فتح قطاع الكهرباء امام القطاع الخاص والذي يمثل الاول من نوعه في سلطنة عمان والشرق الاوسط والذي بموجبه تم إنساده مشروع بناء وتملك وتشغيل وتحويل محطة منح.

تود الشركة أن تشكر جميع المساهمين في المشروع لإنجاحه - شركائنا والموردين والمقاولين ؛ ومشغلنا وموظفي المحطة ، الذين دفعوا اجتهادهم وتطبيقاتهم محطة توليد منح إلى إنشاء سجلات في الصحة والسلامة (صفر يوم بدون حوادث مضيعة للوقت منذ البداية) والتي ستكون معياراً صناعياً.

كما تود الشركة أن تسجل امتنانها وشكرها لجميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين ، في الماضي والحاضر ، على خدمتهم.

كما يسرنا ان نعرب شكرنا لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم حفظه الله ، وحكومته الرشيدة ، وهيئة تنظيم الكهرباء والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش م ع م ، ووزارة النفط والغاز والهيئات التنظيمية ، الهيئة العامة لسوق المال ووزارة البيئة والشؤون المناخية من خلال اتاحة الفرصة لخدمة المجتمع من خلال محطة منح لتوليد الطاقة الكهربائية بكونها جزءاً من هذه المرحلة التاريخية للمساهمة في أمن واستقرار القطاع.

مرتضى احمد سلطان  
رئيس مجلس الإدارة